مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 5 مجلد 3 – 31/12 / 2024
DOI: 10.5281/zenodo.14582819

التأليف في الحديث الموضوع في القرن الرابع عشر

Authorship in Fabricated Hadiths in the Fourteenth Century

طارق جفري بن محمد أكبر
Tariq Jaffri Bin Mohamad Akbar | khadimrasul_sufi786@yahoo.com
طالب دكتوراه بقسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أ.د. سعد الدين منصور محمد
Dr. Saadeldin Mansour Mohammad | eldin@iium.edu.my
أستاذ مشارك بقسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

ملخص

لقد أصبحت دراسة الأحاديث الموضوعة مجالاً هاماً في الدراسات الحديثية، نظرًا لتأثيرها على فهم وممارسة المسلمين للدين. وقد شهدت دراسة الأحاديث الموضوعة في هذا القرن تحولاً ملحوظاً سواء من حيث منهجية الكتابة، أو طرق التحليل، أو من حيث نطاق البحث. تستعرض هذه المقالة تطور الأبحاث والكتابات حول الأحاديث الموضوعة خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك الجهود النقدية للتعرف على الأحاديث الموضوعة وتصنيفها ودراسة أصولها والدوافع وراء ظهورها. تشمل المنهجية المستخدمة الدراسات المكتبية، وتحليل المحتوى، والدراسات النقدية حول المصادر الرقمية الحديثة. وتظهر النتائج أن هناك تطوراً هائلاً في خدمة هذا المجال، وسوف تقدم هذه المقالة إسهاماً من حيث الفهم الأعمق للمناهج الحديثة في دراسة الأحاديث الموضوعة وكيفية تطبيق هذه النتائج في التعليم ونشر المعلومات الدقيقة حول الأحاديث النبوية المطهرة.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث الموضوعة، تطور الدراسات الحديثية، تكنولوجيا المعلومات، البيانات الواضحة، تحليل المحتوى.

Abstract

The study of fabricated hadiths has become an important field in hadith studies due to its impact on Muslims' understanding and practice of religion. In this century, the study of fabricated hadiths has undergone notable transformations in writing methodology, analytical approaches, and research scope. This article reviews the development of research and writings on fabricated hadiths over recent decades, including critical efforts to identify, categorize, and investigate the origins and motivations behind the emergence of such hadiths. The methodology includes literature reviews, content analysis, and critical studies on emerging digital sources. The findings indicate significant advancements in this field's service.

This article contributes to a deeper understanding of modern approaches to the study of fabricated hadiths and how these findings can be applied in education and the dissemination of accurate information about hadiths.
Keywords: fabricated hadiths, development of hadith studies, information technology, big data, content analysis

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين، على أمور الدنيا والدين. والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين. أما بعد، إن المحدثين قد بذلوا جهدا علمياً مستمراً على ممر العصور لخدمة السنة النبوية عموماً، وفي جانب الموضوعات على وجه الخصوص. وقد استمرت العناية بالتأليف في الموضوعات بداية من القرن الخامس الهجري إلى عصرنا هذا، ولم يتوقف أقلام المحدثين في التأليف في هذا المجال بعد أن انتشرت الأحاديث الموضوعة على ألسنة الناس خاصة من خلال الوسائل الاجتماعية. ولا شك أن تداول هذه الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ يسبب ضرراً بالغة في أمور الدين.

لقد تلقينا جهود علماءنا السابقين في الموضوعات وقام المعاصرون بنشر هذه الجهود الهائلة، وأحيوا ما كتبه السلف، وأخرجوا هذه الثروة الثمينة للأمة الإسلامية. سنورد بعض أعمالهم في هذا المقال، لا على سبيل الاستقصاء، بل نذكر بعضا منها على سبيل المثال. وذلك لأن الاستيعاب في هذا الموضوع صعب جداً، لكثرة هذه الكتابات. فلذا لقد اخترنا بعضا من هذه الأعمال واكتفينا بأهمها والمتداولة منها، لنشير إلى ما بذله المعاصرون في هذا المجال، وقد رتبناها حسب تاريخ وفاة مؤلفيها.

أهداف البحث:

- بيان بداية التدوين في الحديث عموما
- بيان تاريخ التدوين لفن حديث الموضوع
- إبراز جهود المعاصرين في كتابة حول حديث الموضوع وبيان مناهجهم فيها

منهج البحث: اتبع الباحث في هذا البحث منهج الاستقرائي التحليلي ومنهج الوصفي والنقدي.

الدراسات السابقة: هناك دراسات كثيرة كتبها المتقدمون والمعاصرون تناولت البحث عن حديث الموضوع، خاصة منها في كتب المصطلح ومقدمات الكتب التي عنيت بجمع الأحاديث الموضوعة. أما فما يتعلق بالدراسات الخاصة حول تاريخ التدوين لحديث الموضوع، فلم يجد الباحث إلا القليل، منها:

1- **تاريخ فنون الحديث النبوي**،[1] للشيخ محمد عبد العزيز الخولي. تعرض فيه المؤلف لبيان تاريخ تدوين علوم الحديث بشكل عام، فتكلم عن تاريخ مراحل التي قطعها علوم الحديث على مختلفة أنواعها، منها: كتب السنة الصحيحة، وكتب مصطلح الحديث، وكتب غريب الحديث، كتب ناسخ الحديث ومنسوخه، وغير ذلك من الأنواع الأخرى. ولكن لم يتعرض المؤلف رحمه الله لبيان تاريخ التأليف لكتب الموضوعات، ولم يشر إليه لا قريبا ولا بعيدا.

2- **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**[2]، للمحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحلبي. وأصل هذا الكتاب عبارة عن بحث ألقاه المؤلف رحمه الله في الملتقى السادس عشر للفكر الإسلامي عام 1402هـ بجزائر، وكان موضوع البحث: وضع الحديث، أسبابه ونتائجه. قد تناول فيه رحمه الله جوانب عديدة من نشأة الوضع في السنة، فتعرض بإيجاز لمنزلة السنة من القرآن، وفضل الصحابة الكرام، ولأهم أسباب الوضع في الحديث وبين منها سبعة أسباب، وتكلم لنتائج الوضع في الحديث. وفي الكتاب بحوث مفيد ودقيق إلا أن المؤلف لم يتعرض لذكر تاريخ تدوين الحديث الموضوع.

3- **الوضع في الحديث النبوي وجهود علماء تونس في مقاومته**[3]، للشيخ علي بن أحمد العلايمي التونسي. يكشف فيه عن جوانب من عناية علماء تونس بهذا الفن، ودورهم في حفظ السنة. تحدث في بداية البحث عن تعريف الوضع وأسبابه، حكم رواية الوضع، وعلامات الوضع في المتن وجهود علماء تونس في مقاومة الوضع. وقد تعرض للبحث عن مؤلفات كتبت في الموضوع عند علماء تونس فقط.

قد تناولتْ هذه الجهود عدة جوانب وكلها تخدم السنة النبوية المطهرة، حيث قسمناه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: جهود اتجهت لجمع الموضوعات أو الحكم على الحديث بالوضع

القسم الثاني : جهود اتجهت للتحقيق والتعليق على بعض المصنفات في الموضوعات

القسم الثالث: جهود في التأليف في أصول وضوابط المتعلقة بالحديث الموضوع

وفي ضوء هذا التقسيم، سنعرض بعض أعلام المعاصرين وأعمالهم حول الموضوعات مع إلقاء الضوء على منهجهم فيها إجمالا.

1- القسم الأول: جهود اتجهت لجمع الموضوعات أو الحكم على الحديث بالوضع

1.) منهم **الحافظ أحمد بن الصديق الغماري** (1380هـ)، انطلقت جهوده في التأليف حول الموضوعات بعد أن ألم بعلوم الحديث وتمكن من الصناعة الحديثية، ألف كتابه الشهير "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير"[4] الذي استخرج

[1] مطبوع بدار ابن كثير بدمشق، 1988م (ط1) بعناية الشيخ محمود الأرناؤوط.

[2] مطبوع بمكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة 1984م (ط1).

[3] مطبوع بدار سحنون للنشر والتوزيع بتونس، سنة 2016م (ط1).

[4] مطبوع بدار الكتاب العلمية ببيروت، سنة 2004م في مجلد واحد.

فيه الأحاديث الموضوعة الواقعة في كتاب "الجامع الصغير من حديث البشير النذير ﷺ " للحافظ السوطي. وهذا الكتاب جمع فيه الحافظ السيوطي الأحاديث النبوية الشريفة الوجيزة اللفظ، ووقع هذا الكتاب موقع القبول لدى العلماء فتصدى لعناية به كثير من العلماء. وكان مما اشترطه الحافظ السيوطي فيه ألا يخرج ما تفرد به كذاب، ولكنه تساهل رحمه الله ولم يوف شرطه فأورد فيه عدداً كبيراً من الحديث الموضوع.[1] وهذا مما دفع بعض العلماء إلى التعقيب عليه، منهم الحافظ عبد الرؤوف المناوي في شرحيه على الجامع الصغير، الأول: "فيض القدير شرح الجامع الصغير"[2]. والثاني: "التيسير شرح الجامع الصغير"[3].

وجاء حافظ المغرب السيد أحمد ابن الصديق الغماري الذي أعطى عنايته الخاصة بكتاب الجامع الصغير، فألف كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" واستخرج 458 حديثاً موضوعاً من كتاب "الجامع الصغير". ومنهج الغماري فيه أنه بدأه بمقدمة وجيزة تعرض فيها عن تساهل الحافظ السيوطي في بعض الأحيان في قبول الحديث تدون تمحيص وتفتيش، وتعقب عليه في عدة أماكن في هذه المقدمة. ثم ذكر الأحاديث الموضوعة وهي مرتبة على حروف المعجم تبعاً لأصله، ويذكر من أخرجه من المؤلفين بالرموز، ورموزه كرموز أصله، ويذكر معه من رواه من الصحابي. وهذه الأحاديث منها ما يبين سبب وضعه وهو الأغلب، ومنها ما اقتصر على قول إنها موضوعة دون بيان سبب الوضع، ومنها يكتفي بذكر من حكم عليه بالوضع من السابقين كابن الجوزي، والذهبي، والسيوطي نفسه. وفي أغلبها يذكر اسم الوضاع أو المتهم، ويذكر من وافقه في حكم عليه بالوضع من الحفاظ كابن الجوزي والذهبي، ولم يتوسع في التعليق إلا قليلا.

أما منهجه في الحكم على الحديث بالوضع كان قائما على النظر في الإسناد والمتن معا. فالنظر في الإسناد قائم على وجود أصناف الكذابين والوضاعين في الأسانيد، إذ وجود راو كذاب مع تفرده به من أقوى دليل على وضع الحديث. كذلك وإن لم يتفرد به الكذاب بل رواه غيره، ولكنهم الكذابين أمثالهم الذين يسرقون الأحاديث ويركبون لها أسانيد أخرى لقصد ترويج ذلك الحديث الموضوع لغرض الإغراب.[4] أما بالنظر إلى متن الحديث، فهو يحكم على الحديث بالوضع بالنظر إلى ألفاظ الحديث إذا كان فيه ركاكة الألفاظ، وفساد المعنى، ومخالفته لدلالة القرآن والسنة الثابتة وما علم من الدين بالضرورة، وغير ذلك من معايير نقد المتن. قد ختم رحمه الله هذا الكتاب ببعض فوائد حول معرفة الحديث الموضوع، وبين فيها منهجه في الحكم على الحديث بالوضع، صرح فيها بأن عمدته في معرفة الحديث الموضوع على أمرين: أحدهما: وجود الراوي الكذاب في سنده مع

---

[1] والجدير بالتنبيه أنه يمكن الاعتذار عن السيوطي في ادخاله هذه الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير أنه فعل ذلك حسب علمه ولا يلزم منه أن تكون الحقيقة في كل ما يورده كذلك، لأنه مجتهد يصيب تارة ويخطئ تارة أخرى. هو حكم بضعف الحديث حسب ما أداه إليه بحثه فلم يصب في ذلك لأنه كان متساهلاً في الحكم على الحديث.

[2] مطبوع بالمكتبة التجارية الكبرى بمصر، سنة 1356هـ في ستة مجلدات بدون تحقيق.

[3] مطبوع بمكتبة الإمام الشافعي بالرياض سنة 1988م في المجلدين.

[4] أحمد الغماري، **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، ص: 51.

تفرده به، أو متابعة كذاب أو ضعيف هالك مثله. ثانيهما: وجود النكارة الظاهرة في متنه بركاكة اللفظ، أو مخالفة المعنى للثابت المعروف، وغرابته عن أمر المألوف."[1]

هذا وقد فاته ذكر بعض الأحاديث الموضوعة الموجودة في "الجامع الصغير"، فاستدرك عليه شقيقه المحدث السيد عبد العزيز الغماري في كتابه المسمى "المشير إلى ما فاته المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير"، ولكن هذا الكتاب ما زال في قيد المخطوط. وللسيد أحمد الغماري بحوث في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع في كتابه "المداوي بعلل شرحي المناوي"[2] الذي تناول فيه دراسة ثلاثة من كتب الحديث بالنقد والتعقيب، وهي: كتاب "الجامع الصغير" للحافظ السيوطي، و"فيض القدير" و"التيسير" كلاهما للشيخ عبد الرؤوف المناوي. تعقب فيه على المناوي وبين أوهامه وأخطائه العلمية والمنهجية في شرحيه على "الجامع الصغير." وفي نفس الوقت، وجَّه الغماري الانتقاد أيضا إلى السيوطي في بعض أوهامه في الحكم على الأحاديث. وقد حكم الغماري في كتابه "المداوي" على عدد من الأحاديث بالوضع ولم يذكرها في كتابه "المغير".[3]

وللسيد أحمد الغماري عدد من الأجزاء الحديثية في الحديث الموضوع، كجزئه المسمى "شُرَفُ الإيوان في حديث الممسوخ من النجوم والحيوان"،[4] حكم فيه على هذا الحديث بالوضع، وقد سبقه ابن الجوزي والذهبي بالحكم عليه بالوضع لأجل علة في سنده. أما الحافظ الغماري فقد توسع توسعا زائدا في دراسة متن الحديث ونقد معناه، وبين رحمه الله بطلان هذا الحديث من ثلاثة عشر وجها، كلها تدور حول معناه دون سنده.

وله أيضا جزء "إياك من الاغترار بحديث «اعمل لدنياك»[5] ألفه لأجل إثبات بطلان هذا الحديث، وهو حديث مشهور متداول على ألسنة الناس: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا»،[6] قد بين بطلانه من وجوه متعددة وبرهن على تناقضاته مع النصوص

---

[1] انظر: أحمد بن الصديق الغماري، **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، ص: 299.

[2] مطبوع بدار الكتبي بالقاهرة في ستة مجلدات سنة 1996م. قال عنه شقيقه السيد عبد الله الغماري: "من أراد الصناعة الحديثية، فعليه بكتاب "المداوي بعلل شرحي المناوي".

[3] وقد قامت الدكتورة فدوى بنكيران بدراسة هذه الأحاديث في بحثها "ليس من السنة النبوية، احكام السيد أحمد بن الصديق في كتابه المداوي"، والبحث مطبوع بدار عالم الكتب ببيروت، ط1، سنة 2009م.

[4] الكتاب مطبوع بدار الكتب العلمية بيروت، سنة 2012م بتحقيق الدكتورة علياء زحل.

[5] مطبوع بعناية الشيخ عدنان زهار "ضمن أجزاء ورسائل الحافظ أحمد الغماري" بدار الرشاد الحديثة سنة 2022م (ط1) في المجلدين. انظر: 1/123-180.

[6] هذا القول لا يصح إسنادٌ مرفوع له عن النبي ﷺ، وإنما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما موقوفا عليه بسند ضعيف وهو غلط من بعض رواته على عبد الله بن عمرو بن العاص. أخرجه ابن قتيبة في كتاب "عيون الأخبار" (كتاب السؤدد، باب الشرف والسؤدد بالمال وذم الفقر والحض على الكسب (1/351)، قال: "حدثني أبو حاتم قال :حدثنا الأصمعي عن حماد بن سلمة عن عبيد الله ابن العيزار عن عبد الله بن عمرو أنه قال :«احرث لدنياك كأنك تعيش أبدا واحرث لآخرتك كأنك تموت غدا». وأخرج البيهقي ما في معناه في سننه في باب القصد في العبادة، والجهد في المداومة، (3/28، رقم: 4744)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا أبو صالح، ثنا الليث، عن ابن عجلان، عن مولى لعمر بن عبد العزيز عن عبد الله

الثابتة الأخرى، ومناقضته لأصول الشريعة الغراء. وأثبت أنه لم يَرِدْ من كلام النبي لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف ولا حتى بسند باطل، وغاية الأمر فيه أنه ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا عليه بسند ضعيف، وهو غلط من بعض رواته على عبد الله بن عمرو. وأطال الكلام في البحث، ثم اختصره في جزء آخر سماه "سبل الهدى في ابطال حديث اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا".[1]

وله جزء "الحنين بوضع حديث الأنين"[2] حكم فيه بوضع حديث: «دعوه يئن، فإن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح إليه العليل»،[3] بالوضع. وله جزء "صرف النظر عن حديث «ثلاث يجلين البصر»، حكم فيه على حديث: «ثلاث يجلين البصر النظر إلى الخضرة وإلى الماء الجاري وإلى الوجه الحسن» الوضع. وله غير ذلك من الأجزاء الحديثية في الموضوعات.

2.) العلامة السيد عبد الله الصديق بن الصديق الغماري (1413هـ):

له بحث لطيف نحو 20 صفحات في الكلام على الأحاديث الموضوعة المنتشرة حول المولد النبوي بعنوان "إرشاد الطالب النجيب إلى ما في المولد النبوي من الأكاذيب"[4]. جمع فيخ رحمه الله بعض الروايات المكذوبة التي أوردها بعض أهل العلم ممن ألفوا في مولد النبي عليه الصلاة والسلام. قال رحمه الله في مقدمته: "فإن الذين كتبوا في المولد النبوي، أفسدوا مؤلفاتهم بأمرين، الأول: التزامهم السجع المتكلف المرذول، الذي يضيع المعنى ويذهب حلاوة العبارة وجزالتها. الثاني: ذكرهم الأحاديث الموضوعة والآثار الواهية في أن النبي أسبق المخلوقات في الوجود، وفيما يتعلق بمولده من سوابق ولواحق."[5]

تحدث رحمه الله في بداية الرسالة عن طهارة نسب رسول الله ﷺ، وأورد فيه عدد من الروايات الثابتة ما تدل على أن الله تعالى اختار لنبوته من هو طاهر النسب وكريم الآباء والأمهات. ثم ساق بعدها عدة الروايات تثبت تقدم نبوته عليه ﷺ وأنه ﷺ كان معروفا باسمه وصفته قبل خلق آدم عليه السلام، ثم تكلم عن بشريته ﷺ فذكر عدة الآيات من القرآن الكريم وبعض الأحاديث تفيد ذلك.

بن عمرو بن العاص، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك، فإن المنبت لا سفرا قطع، ولا ظهرا أبقى، فاعمل عمل امرئ يظن أن لن يموت أبدا، واحذر حذرا يخشى أن يموت غدا ».

[1] مطبوع بمكتبة القاهرة سنة 2018م (ط3) بطبعة رديئة تحتاج إلى المراجعات والتصحيحات.

[2] مطبوع بدار الكتب العلمية سنة 2001 م بدراسة وتحقيق الشيخ بدر العمراني، وقدم له الشيخ محمد أمين بوخبزة.

[3] أخرجه الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين"، قال: ثنا محمد بن إبراهيم المصري ثنا أحمد بن علي القاضي بحمص ثنا يحي بن معين ثن إسماعيل بن عياش عن ليث بن أبي سليم عن بهية عن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل علينا رسول الله ﷺ وعندنا عليل يان، فقلنا له: «اسكت، فقد جاء النبي ﷺ " فقال النبي ﷺ: "دعوه يان فإن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح إليه العليل." (الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين**، ت: عزيز الله العطاردي، بيروت، دار الكتب العلمية، 72/4).

[4] مطبوع بدار الفرقان للنشر الحديث بالدار البيضاء بدون تاريخ الطباعة.

[5] عبد الله بن الصديق الغماري، **إرشاد الطالب النجيب**، ص: 1.

وبعد ذلك نبَّه على بعض الأحاديث الموضوعة التي تدور حول المولد النبوي، فذكر منها 12 روايات حكم على بعضها بالوضع وعلى بعضها بأنه لا أصل لها، وبدأ الكلام فيه بذكر حديث الشهير المتداول بين العوام وأهل العلم وهو حديث «أولية النور المحمدي»،[1] وصرح بأنه موضوع مكذوب على النبي بلا شك.[2]

ثم حديث: «لو لاك ما خلقت الأفلاك»، ومنها: أنه ولد مختونا، ومنها: أنه حين ولد أخذته الملائكة وطافت به المشرق والمغرب ثم ردته، ومنها: ما ذكروا أنه حضرت عند ولادته آسية امرأة فرعون، وأم موسى، ومريم أم عيسى، وغير ذلك من الروايات التالفة حول ولادة النبي ﷺ [3] ثم ختم هذه الرسالة بسرد ستة وأربعين حديثاً مشهوراً تدور على ألسنة الناس، يرى رحمه الله أنه موضوع أو لا أصل لها. ذكر منها: «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، ومنها: «من عرف نفسه عرف ربه»، قال أنه ليس من كلام النبي ﷺ وإنما كلام يحيى بن معاذ الرازي الصوفي.[4] ومنها: «تحدثوا على الطعام ولو بثمن أسلحتكم"، ومنها: «حب الوطن من الإيمان»، منها: كل طويل اللحية قليل العقل"، منها: «من تكلم عند الأذان خيف عليه زوال الإيمان»، وغير ذلك من الأحاديث المشهورة المتداولة بين الوعاظ والعوام.

ومنهجه في ذكر هذه الأحاديث أنه سرد هذه الأحاديث بدون أي تعليق أو تعليل. وقد أثنى على هذه الرسالة تلميذه الدكتور فاروق حمادة إذ يقول: "هذه الرسالة دليل على الإنصاف العلمي مع الرسوخ الذي كان يتحلى به السيد عبد الله الغماري، إذ هو صوفي الموصل للتصوف، الداعي إلى التحلي به المدافع عن حماه، مع ذلك لم يجار الخرافة التي تنسب إلى الإسلام عامة، والقرآن الكريم خاصة."[5]

وللسيد عبد الله الغماري جزء حديثي بعنوان "إرشاد الحائر بوضع حديث جابر،"[6] رد فيه على القائلين بأن أول ما خلق الله نور النبي ﷺ،[7] واستدلوا بحديث جابر أنه قال: «قلت يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أخبرني عن أول شيء خلقه الله تعالى قبل الأشياء؟ قال :"«يا جابر، إن الله تعالى قد خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره»، وهذا الحديث المعروف بحديث "أولية

---

[1] قد أفرد الغماري رسالة مستقلة في إثبات وضع هذا الحديث كما سيأتي بيانه قريبا.

[2] المصدر السابق، ص: 9.

[3] المصدر السابق، انظر: ص 10-13.

[4] للحافظ السيوطي رسالة **"القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه"**، لأجل إثبات بأنه ليس من كلام الرسول وإنما هي كلام يحيى بن معاذ الرازي الصوفي. الرسالة مطبوعة في الحاوي للفتاوي للسيوطي (بيروت، دار الكتاب العربي، ب. ت) 2/351-455.

[5] فاروق حمادة، **عبد الله بن الصديق الغماري، الحافظ الناقد** (دمشق، دار القلم، ط2، 2012م) ص: 106.

[6] مطبوع ضمن موسوعة الغماري، 1/ 221-227.

[7] ولقد أثير نقاش مستفيض حول هذا الحديث، وحاول بعضهم تصحيحه عن طريق الكشف، وهو طريق غير معتبر عند المحدثين في التصحيح والتضعيف. أكثر المحدثين على أنه لا أصل له ولا إسناد له كما أثبته السيد عبد الله الغماري، ولكن نفي هذا الحديث لا يلزم منه نفي كون النبي نور، بل لا شك من كونه نورا وهو أمر معنوي، كما سماه القرآن نورا ونحو ذلك، لأنه عليه الصلاة والسلام نور عقول وعقول أمته.

النور المحمدي"، ذكره كثير من الصوفية في مصنفاتهم، مع أنه موضوع ولا سند له عند كثير من المحدثين. وقد سرقه بعضهم وركب له إسنادا، وهذا كذب محض يأثم به. وهذا الحديث كان منقول من كتاب "الخصائص الكبرى" للحافظ السيوطي وعزاه السيوطي إلى عبد الرزاق الصنعاني. ثم نقله كثير من مؤلفي كتب الشمائل النبوية بدون تمحيص لحاله، منهم الشيخ أحمد بن محمد القسطلاني في "المواهب اللدنية في المنح اللدينة"[1]، فانتشر الحديث شرقا وغربا مع عدم وجود إسناد يعتمد عليه. فأراد السيد عبد الله الغماري بهذا الجزء تنزيه جناب النبي ﷺ عما نسب إليه مما لا يصح عنه. وقال السيد عبد الله الغماري: "عزوه إلى رواية عبد الرزاق خطأ لأنه لا يوجد في مصنفه ولا جامعه ولا تفسيره." خلص الغماري من بحثه إلى أن الحديث منكر موضوع لا أصل له في شيء من كتب السنة.[2]

كتب رحمه الله عدة مقالات في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، وقد جُمعت هذه المقالات في موسوعته في مجلد السادس عشر الذي يحتوي فتاواه وأجوبته في علم الحديث، تكلم فيه عن أحاديث كثيرة وحكم على عدد منها بالوضع.[3] وللسيد عبد الله الغماري عناية في تحقيق بعض كتب الموضوعات، ومن أهم أعماله في هذا المجال: تحقيقه وتعليقه على كتاب "تنزيه الشريعة المرفوعة" لابن عراق الكناني.[4] قام بتحقيقه، ومراجعة أصوله، ومقابلته على نسخ معتمدة، والتعليق عليه. وقدم له بمقدمة مفيدة نافعة حول شجرة تاريخية في التصنيف حول الموضوعات، ومنهج مؤلفيها، بيان قيمتها العلمية، وما فيها من المآخذ، وفي التعليقات فوائد جيدة وانتقادات واستدراكات على الشيخ ابن عراق وتقويم بعض أوهامه.[5]

3- ألّف **السيد محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي** (1304هـ) كتابه "الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"[6]، نبه فيه على جملة وافرة من الأحاديث الموضوعة، واقتصر فيها بذكر الأحاديث الموضوعة التي جاءت في صلوات أيام السنة ولياليها. وذكر في مقدمة الكتاب أنه شرع في شبابه في تأليف رسالة في جمع الأحاديث الموضوعة، يذكر فيها ما اتفق المحدثون على وضعه وما اختلفوا فيه مع ذكر ما لها وعليها، ولكن لم يتيسر له إتمامها. ثم بعد فترة من ذلك، قد جرت

---

[1] القسطلاني، **المواهب اللدنية في المنح اللدينة** (القاهرة، المكتبة التوفيقية) 48/1.

[2] الغماري، **مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر**، 1/ 131.

[3] انظر نموذجا في **موسوعة الغماري**: مجلد 16، ص: 16/ 134/ 150/ 151/ 155/ 174/ 179/ 188/ 214.

[4] مطبوع بدار الكتب العلمية ببيروت سنة 1981م في المجلدين، وشارك في تحقيقه فضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، من كبار علماء الأزهر الشريف.

[5] انظر مثلا لهذه التعليقات من المجلد الأول، ص: 171، 174، 188، 193، 202، 220، 235، 263، 314، 326، 372، 383. وهذه التعليقات مع اختصارها حوت فوائد مفيدة ومهمة لا يستغني عنها قارئ كتاب "تنزيه الشريعة."

[6] مطبوع بمكتبة الشرق الجديد ببغداد، بعناية محمد السعيد بسيوني زغلول. كانت الطباعة سيئة وكثير الأخطاء المطبعية. وليس للمحقق فيه شغل سوى العزو والإحالة إلى المصادر الأخرى.

بينه وبين بعض أحبابه مناقشة حول صلاة عاشوراء وكميتها وكيفيتها وما بترتب عليها من ثواب، فعند ذلك أراد أن يكمل ما نواه من زمان، فجمع فيها ما ورد في صلاة يوم عاشوراء وغيره من الأيام التي لم تثبت فيها آثار ثابتة.[1]

أما خطته في الكتاب فإنه قدمه بمقدمة ذكر فيها أقسام الوضاعين باختصار حتى بلغت سبعة أقسام. ثم استعرض أسباب الوضع وأغراض الوضاعين وقسمها لثمانية أقسام، وقد اعتمد فيه على كتاب "تنزيه الشريعة المرفوعة" لابن عراق الكناني.[2] ثم تتطرق الشيخ لبيان حكم رواية الموضوع، وذلك بإيراد الروايات تصرح بحرمة ذلك، ونقل هذه الروايات من كتاب "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة " لملا علي القاري واختصرها.[3] ثم انفصل منه بأنه يحرم التساهل في ذكر الموضوعات سواء كانت في الأحكام أو الترغيب والترهيب أو الفضائل أو القصص.

ثم كتب مبحثا في ذكر القصص المشهورة التي أكثر وعاظ ذكرها في مجالسهم الوعظية وظنوها ثابتة مع كونها مختلقة موضوعة. وذكر منها: قصة لما أسري النبي ﷺ ليلة المعراج إلى السماوات العلى ووصل في العرش، أراد أن يخلع نعليه فمنعه الله تعالى قائلا: «يا محمد، لا تخلع نعليك فإن العرش يتشرف بقدومك متنعلا، ويفتخر على غيره متبركا»، قد حكم على هذه القصة بأنها موضوعة وقال أنه ألف في بيان وضعها رسالة مستقلة سماها "غاية المقال فيما يتعلق بالنعال."[4] من القصص الموضوعة التي ذكرها الشيخ في هذا المبحث: قصة عكاشة الذي أراد أن يقتص من رسول الله ﷺ،[5] حكم عليها بالوضع موافقا للحافظ ابن الجوزي، والسيوطي، وابن عراق. ومنها أيضا: ما يذكرونه في ذكر المولد النبوي أن نور محمد خلق من نور الله بمعنى أن ذاته المقدسة صارت مادة لذاته المنورة وأنه تعالى أخذ قبضة من نوره فخلق من نوره. قال عنه اللكنوي بعد إيراده: "وهذا سفسطة من القول، فإن ذات ربنا تبارك وتعالى من أن تكون مادة لغيرة وأخذ قبضة من نوره ليس معناه أنه قطع منه جزء فجعله نور نبيه فإنه مستلزم للتجزي وغير ذلك مما يتبعه في ذاته تعالى الله عنه."[6]

أما منهجه في إيراد الحديث الموضوع، فإنه رتبه على الفترة الزمنية فبدأ في ذكر أحاديث في صلوات أيام الأسبوع ولياليها، بدأ فيه بذكر صلوات يوم السبت ثم يوم الأحد إلى آخره. ثم يذكر أحاديث في صلوات أيام السنة ولياليها، فذكر أوله صلاة ليلة

---

[1] اللكنوي، **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، ص: 8.

[2] انظر ما كتبه الشيخ اللكنوي وقارن مع ما في "تنزيه الشريعة المرفوعة"، ص: 11-15.

[3] انظر: ملا علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، ت: محمد الصباغ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ب. ت) ص: 4-39.

[4] مطبوع بإدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، باكستان سنة 1419هـ، بعناية الشيخ نعيم أشرف نور أحمد.

[5] هذه القصة أخرجها أبو نعيم الأصفهاني في "الحلية" في ترجمة وهب بن منبه عن عبد المنعم بن إدريس بن سنان عن أبيه، عن وهب عن ابن عباس (73/4). وأخرجها ابن الجوزي في "موضوعاته" في كتاب الفضائل والمثالب، باب ذكر وفاته ﷺ (301/1). وقال عقبها: "هذا حديث موضوع محال كافأ الله من وضعه وقبح من يشين الشريعة بمثل هذا التخليط البارد والكلام الذي لا يليق بالرسول ﷺ ولا بالصحابة، والمتهم به عبد المنعم بن إدريس. قال عنه أحمد بن حنبل :"كان يكذب على وهب". وقال يحيى :"كذاب خبيث." وأقر بوضعه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة."

[6] انظر: اللكنوي، **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، ص: 42.

السابع والعشرين من رجب، وذكر منها صلاة الرغائب، وصلاة ليلة البراءة، وصلاة يوم عاشوراء وغيرها. وكان يهتم بعد إيراد كل الحديث بذكر المصادر التي أخرجته. ثم خاتمة وتذنيب في ذكر الثابت الشبيه بالموضوع مع أنه ليس بموضوع. وكان خاتمة كتابه في ذكر صلاة التسبيح وانتصر للقول بثبوته وانتقد على من حكم عليه بالوضع كالشيخ ابن تيمية والشوكاني مقلدا لابن الجوزي في موضوعاته رحمه الله.[1]

أما منهجه في الحكم على الحديث، فإنه غالبا يعتمد على من سبقه حيث جمع كلامهم في الحكم على الحديث بالوضع أو الحكم على الراوي بالكذب. وعمدته في ذلك ثلاثة من الحفاظ: ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات"، والسيوطي في "اللآلي" وذيله، وابن عراق في "تنزيه الشريعة"، فكان جل كلامه على الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة.[2] ولكنه لا يتبع هؤلاء العلماء عميا بدون تمحيص وبحث، بل ينقل منهم على بصيرة ونظر وتدقيق. فإنه يقبل كلامهم تارة ويرفض تارة أخرى، حسب ما ظهر له في علمه وبحثه.[3] ومثال ذلك: لا يقبل اللكنوي كلام ابن الجوزي منفردا في الحكم على الحديث بالوضع، إلا أن ينضم إليه غيره، لأنه يراه متشددا في التصحيح والتضعيف، حيث يضعف الرواية لأدنى سبب. كذلك كان يرفض قبول كلام الشيخ ابن تيمية والشوكاني في قولهم في وضع حديث صلاة التسبيح.

4- الشيخ ناصر الدين الألباني (1420هـ)

ألف كتابه الشهير "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة"، وأصل الكتاب كان عبارة مجموعة مقالات التي نشرها في مجلة التمدن الإسلامي بدمشق،[4] ثم جمعها الشيخ في كتاب ونسقها وأخرجها في هذه المجلدات الضخام. وأول مقال فيها كتبه في ١٣٧٤/٨/٢٦هـ.[5] جمع الشيخ هذه المقالات بحيث يكون كل مائة حديث في جزء، وكل خمسة أجزاء في مجلد، فيحوي كل مجلد خمسمائة حديث. وفي المجلد نفسه الكثير من الأحاديث والآثار، مما ذكرها الشيخ استشهادا، أو مناقشة. وقد طبع هذا الكتاب في 14 مجلد، حوى على 5500 حديثاً تقريباً، حكم الشيخ على بعضها بالضعف، وعلى بعضها بالوضع. ويعتبر هذا الكتاب أوسع موسوعة جمعت فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة في عصره، وانتشر الكتاب في

---

[1] المصدر السابق، ص: 123-137.

[2] محمود سعيد ممدوح، **الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**، 586/1.

[3] انظر: بكر مصطفى طعمة، **منهج الإمام اللكنوي في كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار المرفوعة**، مقال منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص: 362.

[4] مجلة التمدن الإسلامي عبارة عن مجلة علمية أدبية اجتماعية تصدر شهريا، صدرت عن جمعية التمدن الإسلامي بدمشق في أوائل الثلاثينيات من هذا القرن، وقد كتب فيها كبار العلماء والأدباء في العالم الإسلامي في ذلك الوقت كالشيخ مصطفى الزرقا، والشيخ محب الدين الخطيب، والشيخ الألباني وغيرهم، واستمرت هذه المجلة لمدة 50 سنة تقريبا.

[5] عبد الله بن محمد الشمراني، **ثبت مؤلفات الألباني** (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ) ص: 35.

الآفاق وكان له أثر كبير في الباحثين من بعده، ولا يخلو هذا الكتاب بل أكثر كتب الشيخ إلا ولها معارضون ومؤيدون، ناقدون وموافقون.

تحدث في مقدمة الطبعة الأولى عن أصل الكتاب فقال بأنه نشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان "الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة "في مجلة "التمدن الإسلامي"، ثم شجعه يعض القراء على نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة، ليقف عليها من لا اطلاع له على المجلة، ففعل في هذا الكتاب.

ثم بين الشيخ منهجه في الحكم على الحديث بأنه لا يقلد أحدا من العلماء السابقين بل يحكم باستقلال حسب ما ظهر له بعد البحث والتتبع. قال رحمه الله: "ومما ينبغي أن يذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحدا فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف."[1]

ثم أتبع الشيخ بتمهيد في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فبين فيها خطورة انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأنها قد أدى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية، وتحدث عن جهود المحدثين في الكشف عن الأحاديث الشريفة وبيان حالها، وذلك من خلال تأليفهم لكتب تخريج الحديث التي تبين حال الأحاديث الواردة في كتب من ليس من أهل الحديث، وما لا أصل له من تلك الأحاديث. وختم التمهيد بالحث على عدم نشر الأحاديث وروايتها دون التثبت من صحتها، وأن من فعل ذلك فهو حسبه من الكذب على رسول الله ﷺ.[2]

ومنهج الشيخ في ترتيب أحاديث الكتاب أنه لم يلتزم بترتيب معين، بل يذكر الحديث بدون أن يتقيد بتبويب أو ترتيب خاص. ولكنه استدرك عدم الترتيب بفهارس متنوعة في آخر الكتاب، منها فهرس وفق الموضوعات، وفهرس الكتب الفقهية وغيرها. فإن هذه الفهارس مهمة للغاية لأنه يعين الباحث للوقوف على الحديث المطلوب في أقصر مدة. ومنهجه في ذكر الحديث، أنه يبتدئ بذكر متن الحديث ثم يحكم على الحديث بالضعف أو بالوضع بألفاظ مختصرة موجزة. يعبر في أغلب الحال بكلمة واحدة أو اثنين كقوله: "ضعيف"، أو "منكرا"، أو "باطل"، أو "موضوع"، أو "ليس بحديث"، أو "لا أصل له"، أو "لا أعلم له أصلا". ثم أتبعه بذكر من أخرج الحديث مع ذكر الإسناد، مع العزو بين المعكوفتين للصفحة والجزء. ويبين علة الحديث من حيث الصناعة الحديثية، مع الكلام على أسانيدها وطرقها والكلام على رجالها من حيث الجرح والتعديل، ويكثر من ذكر المتابعات والشواهد للحديث. وفي بعض الأحيان ينبه على الآثار السلبية المرتبة من انشار هذه الأخبار الموضوعة. وشحن

[1] الألباني، **سلسلة الضعيفة والموضوعة**، 42/1.

[2] المصدر السابق: 47/1-53.

الكتاب بالكثير من الأبحاث العقدية، والحديثية، والفقهية، وفوائد جمة، وعرض كل ذلك مع الاختصار وعدم الإطالة ما أمكن، إلا فيما لا بد منه.

من خلال الاطلاع على منهج الشيخ في هذا الكتاب، يظهر أنه رحمه الله كانُ كثير الردود والانتقاد على المخالفين له من علماء المتقدمين والمعاصرين. وكان غليظا في الألفاظ وشديدا في الأسلوب واللهجة في ردوده، حتى صدرت منه ألفاظ لا تليق أن تصدر من أهل العلم.[1] وقد ردّ في مقدمة[2] هذا الكتاب على جمع غفير من علماء المعاصرين منهم الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والشيخ أحمد الغماري، والشيخ إسماعيل الأنصاري، والشيخ زاهد الكوثري، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ سعيد رمضان البوطي، والشيخ شعيب الأرناؤوط. ويرميهم بألفاظ شديدة فيه قسوة لا يليق صدوره من أهل العلم أمثاله. قد وصفهم بالجهل، والتعصب، والضلال، والحقد، والحسد، والبدعة، والخبث، واتباع الأهواء، وغير ذلك من الألفاظ الشديدة الشنيعة.[3]

والشيخ الألباني هو من الذين نالوا نصيبا وافرا من النقد من مخالفيه أيضا، والنقد متجه إليه سواء إلى في آراءه الحديثية أو الفقهية. وقد سرد فضيلة الدكتور علي عبد الباسط مزيد الأزهري في كتابه "التعقبات الحديثية على الألباني" ثمانية وستين مصنفا ما بين كتب ورسائل في الرد على الشيخ الألباني.[4] بهذه الكمية الكبيرة، لعل الشيخ الألباني هو أكثر عالم معاصرين أُنتقد عليه من قبل أصحاب اتجاهات متعددة، فمنهم من ينتمي إلى منهج سلفي مثله كالشيخ إسماعيل الأنصاري والشيخ مصطفى العدوي والشيخ بكر أبو زيد، ومنهم من علماء الأشاعرة كالشيخ محمد علي الصابوني والشيخ عبد الله الهرري الحبشي، ومنهم علماء الصوفية كالسيد عبد الله الغماري وشقيقه السيد عبد العزيز الغماري والدكتور حسن بن علي السقاف رحمهم الله الجميع.[5]

---

[1] وقد جمع الدكتور حسن بن علي السقاف الألفاظ القاسية والمنكرة التي يطلقها الشيخ الألباني نحو العلماء في كتاب خاص سماه "قاموس شتائم الألباني"، مطبوع بدار الإمام النووي، بيروت.

[2] انظر: مقدمته للطبعة الثانية من ص: 3-38، قد أطال النفس فيها جدا فكتبها في 34 صفحات، وشحنها بالرد على الشيخ إسماعيل الأنصاري في معرض الدفاع عن نفسه.

[3] من الغريب أن الشيخ يعتبر كل من رد عليه ولو بأسلوب علمي نزيه من قبيل الحسد والبغض عليه، ورماهم بالتعصب والجهل. قال الشيخ الألباني رحمه الله: "إني أنصح كل من أراد أن يرد علي- أو على غيري- ويبين لي ما يكون قد زل به قلمي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الرد النصح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدين. كما قال ﷺ: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: البغضاء والحسد، والبغضاء هي الحالقة، ليس حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين». كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمان ومكان، وكما فعل معي بالذات كثير منهم- ولا يزالون مع الأسف- كالأعظمي، والغماري، ومن نحا نحوهم من المتعصبة الجهلة! (انظر: **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، 6/1).

[4] علي عبد الباسط مزيد، **التعقبات الحديثية على الألباني** (بيروت، دار المشاريع، ط1، 2013م) ص: 147-171.

[5] انظر قائمة من رد على الشيخ الألباني ردودا علمية حديثية: عبد الرحمن بن محمد العيزري، **جهود الشيخ الألباني في الحديث** (السعودية، مكتبة الرشد، ط1، 2006م) ص: 287-289.

لا شك أن الشيخ أجاد في هذا الكتاب وخلف فيه علما غزيرا وفوائد حديثية كثيرة، ولكنه قد انْتُقِدَ فيه من عدة جوانب، من أهمها رده للحديث الضعيف مطلقا، وجعله هو والحديث الموضوع في درجة واحدة. فالشيخ في هذا الكتاب وفي غيره من كتبه يذهب مذهب من لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، لا في الفضائل والمستحبات ولا في غيرهما، خلافا لجماهير أئمة السلف والخلف. صرح موقفه نحو ذلك في مقدمته لسلسلة الضعيفة حيث صرح بأن العلماء اشترطوا لجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل شروطا منها: أن لا يشتد ضعف الحديث، وأن لا يعتقد ثبوته عن النبي ﷺ. ثم أعقب ذلك بقوله: "وهذا منهم شيء جيد جدا، جزاهم الله خيرا، وإن كان تحقيق ذلك عسيرا جدا على العلماء فضلا عن غيرهم من العامة ومدعي العلم، بحيث صارت تلك الشروط نظرية غير واقعية كما حققت ذلك في مقدمة "ضعيف الجامع الصغير" و"صحيح الترغيب."[1]وصرَّح موقفه في الحديث الضعيف أكثر صراحة في مقدمته لصحيح الجامع الصغير حيث قال: "الذي أدين الله به، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا، لا في الفضائل والمستحبات ولا في غيرهما."[2]

وهذا الموقف المخالف لما عليه المحدثون قديما وحديثا مما يجعل بعض أهل العلم قام بالتعقيب عليه، فمن الذي تعقب الشيخ في هذا الموضوع: الدكتور رشوان أبو زيد محمود في كتابه "الشيخ الألباني، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية في الدراسات الحديثية"[3]، والدكتور علي عبد الباسط مزيد في كتابه "التعقبات الحديثية على الشيخ الألباني،"[4] وغيرهم كثيرون.

فمن القسم الثاني: جهود اتجهت لتحقيق والتعليق على بعض المصنفات في الموضوعات

1-**الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،** حقق وعلق على الأحاديث في كتاب "الفوائد المجموعة في الأحاديث المرفوعة"[5] للشيخ محمد بن علي الشوكاني. قدَّم له الشيخ المعلمي بمقدمة مهمة تعقب فيها في أوله على السيوطي والشوكاني معا، وذلك لأن السيوطي في كتابه "اللآلي المصنوعة" يسوق الأسانيد مع ترك الكلام على تلك الأسانيد صحة وضعفا. وقال الشيخ أنه قد تتبع هذه الأسانيد فوجدها كثيرا منها ساقطا ولا يفيد الخبر شيئا من القوة. وذكر في المقدمة جملة من الكتب التي كُتبت في الأحاديث الموضوعة فسرد منها ثمانية وعشرين كتابا. ثم ذكر بعض قواعد هامة تتعلق بالأحاديث الموضوعة، وهي عبارة عن بعض التنبيهات يحسن تقديمها قبل قراءة هذا الكتاب. فمن هذه القواعد منها: صيغ الجرح والتعديل، كثيرا ما يطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة، معرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر في هذا العلم.[6] وقد بلغ عدد الأحاديث في

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، 22/3.

[2] الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، 50/1.

[3] انظر: ص: 307-316. والكتاب مطبوع بدار الصالح، القاهرة سنة 2021م (ط1) 590 صفحات.

[4] ص: 90-107.

[5] قد طبع الكتاب بمطبعة السنة المحمدية سنة 1379هـ، ثم طبع مرة أخرى بدار الكتب العلمية، بيروت بدون ذكر سنة الطباعة.

[6] المعلمي، **التعليق على الفوائد المجموعة**، ص: 9.

الكتاب 1437 حديثا، وتعليق الشيخ على 370 حديثا فقط. وأكثر تعليقه مختصر لا يتجاوز جملة معدودة وضح فيها علة الحديث، وأحيانا يكون تعليقه يطول حيث بلغ خمس أو ست صفحات، ولكنه لا يطول إلا نادرا.

ويبدو أن الشيخ في تعليقاته يدور حول كتاب "اللآلي المصنوعة" وذيله للحافظ السيوطي، حيث تكلم عن أسانيدها بمفردها ولم يجمع الطرق من كتب أخرى. ويظهر منه شيء من التشدد في الحكم على بعض الأحاديث، والكلام على الرجال، وقبول توثيق بعض الحفاظ النقاد. هذا وقد شهد الشيخ المعلمي على نفسه بالتشدد فقال: "أنني عند ما أقرن نظري ونظر المتأخرين، أجدني أرى كثيرا منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على عندي تشددا."[1] وقد تعقب عليه بعض أهل العلم من بعده، منهم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمة تحقيقه على كتاب "المصنوع في معرفة حديث الموضوع".[2] كما قد ناقش الدكتور محمود سعيد ممدوح بعض مواقف الشيخ المعلمي نحو بعض الحفاظ النقاد، إذ يرفض الشيخ المعلمي قبول توثيق بعضهم كتوثيق يحيى بن معين إذا انفرد بتوثيق راو، وتوثيق العجلي، وتوثيق ابن حبان، وتوثيق البزار. كما تعقب عليه بأنه لم يجمع طرق أخرى للحديث وإنما اكتفى بطرق ذكرها السيوطي في "اللآلي المصنوعة" وذيله فقط، وتخلص الدكتور محمود سعيد إلى أن اطلاع الشيخ المعلمي على كتب الحديث المختلفة ليس بذاك، وأنه في تعليقاته لم يكن على طريقة نقاد الحديث.[3]

2- **الشيخ عبد الفتاح أبو غدة:** قد توجه اهتمام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة إلى خدمة وكتابة رسائل متنوعة في علوم الحديث لطيفة في موضوعها، وذلك من خلال نشره وتحقيق نصوصه كتابة مقدمة لها، مع التعليق عليها بتعليقات متفاوتة. وتميز خدمات الشيخ بحسن الضبط والبحث والإكثار من الفوائد من جوانب متنوعة. وفي بحوثه وتحقيقاته فوائد مفيدة ومهمة جدير بالعناية بها لكل باحث في علم الحديث. ومما اتجه الشيخ للعناية به في علم الحديث، التحذير من الأحاديث الموضوعة وروايتها، والنداء لأهل العلم باهتمام بكتب الموضوعات، والتعريف بفوائد متعددة عن الأحاديث الموضوعة. وقام الشيخ بخدمة كتابين من الكتب التي اعتنت بالموضوعات، وهما كتاب "المنار المنيف" للحافظ ابن القيم، و"المصنوع" للشيخ ملا علي القاري الحنفي. والكلام عنهما كما يلي:

الأول: كتاب "المنار المنيف" للحافظ ابن القيم

قدَّم لها الشيخ عبد الفتاح مقدمة تعرض فيها لذكر ترجمة المؤلف أي ابن القيم، وبين سبب تأليف ابن القيم هذا الكتاب وهو إجابة للسائل سأله هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بأمارة في متنه من غير أن ينظر في سنده؟ فأجابه بكتابة هذا الكتاب. ثم أثبت الشيخ عبد الفتاح بأن كتاب "المنار المنيف" هو في الحقيقة اختصار لكتاب "الموضوعات" لابن الحوزي، وأحسن الاختصار

[1] المعلمي، **مقدمة الفوائد المجموعة**: 4.

[2] عبد الفتاح أبو غدة، **مقدمة المصنوع في معرفة حديث الموضوع لملا علي القاري**، ص: 31-32.

[3] انظر: محمود سعيد، **الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**: 1/262-268.

وأجاده، ولكنه لم يذكر أنه اختصاره تصريحا ولا تلويحا، ولكن بالمقابلة بين الكتابين تثبت ذلك بأيسر النظر للعارف بهذا الشأن.[1] ثم ذكر الشيخ بعض المؤاخذات تتوجه على ابن القيم في هذا الكتاب، منها: اكثاره فيه من الكليات التي يسهل انتقادها بجزئية واحدة. قال الشيخ: "والمؤاخذات التي تتوجه على الشيخ ابن القيم هي أنه أطلق في بعض الأبواب الحكم ببطلان كل حديث في الباب، دون استثناء لما صح فيه أو ضعف."[2]

وفي أثناء التعليقات، تعقب الشيخ على ابن القيم في المواضع الكثيرة ونبه على بعض أخطاءه وأوهامه وتسرعه في الحكم على الحديث بالوضع، وقد أرجع الشيخ سبب أخطاءه في الحكم على الأحاديث لأمرين: أحدهما: اعتماده على حافظته حين استعراض ما في الباب من الأحاديث، والحافظة قد تخون أكبر الحفاظ. وثانيهما: تقليده على من سبقه كالعقيلي،[3] فإنه أطلق في كثير من الأبواب الحكم ببطلان كل حديث في الباب.

منهج الشيخ في التعقيب على ابن القيم هو الاستشهاد بأقوال العلماء والمحدثين على أحكام ابن القيم، وذلك بطريق نقل أقوالهم والاعتماد عليها بدون تعرض لجمع طرق الروايات والبحث عن الاسانيد والكلام عليها صحةً وضعفاً من حيث الصناعة الحديثية. فجمع الشيخ في تعليقاته نوادر النقولات، وتحرير عبارات المحدثين، وضبط أسماء الرواة، والتنبيه على تحريف في المتون وأسماء الرجال، وذكر الأجزاء الحديثية النادرة، وبعضها في قيد المخطوط، ثمّ الإشارة إلى مظان الحديث في كتب الموضوعات، وغير ذلك من الفوائد العامة التي يحتاج إليها الباحثون في علوم الحديث. والشيخ في تعليقاته لم يستوعب التعقيب على ابن القيم، ولم يدع الاستيعاب. فقد بقيت في الكتاب بعض المواطن لم يتطرق الشيخ إليه بالتعليق أو النقد.[4]

الثاني: كتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" للشيخ ملا علي القاري

والكتاب الثاني الذي خدم به الشيخ فن الموضوعات، هو كتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" للشيخ ملا علي القاري، أخرجه بعد أن حققه وشحنه بتعليقاته وإضافاته على الجانب العلمي والجانب الثقافي.

وكتب له مقدمة حوت بعض الفوائد المهمة، منها:

---

[1] عبد الفتاح أبو غدة، **مقدمة كتاب "المصنوع في معرفة حديث الموضوع"**، ص: 12-13.

[2] المصدر السابق، ص: 13.

[3] قد وسم المحدثون العقيلي بأنه من المتشددين في الجرح، حيث جرح في كتابه "الضعفاء" كثيراً من رجال الصحيحين وكبار الأئمة، وقد تكلم على الإمام علي بن المديني، فانبرى الذهبي في الدفاع عنه وقال في الميزان في ترجمته: " ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ما صنع"، ثم قال: "أفما لك عقل يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث" **(ميزان الاعتدال: 3/140)**. فالاعتماد على العقيلي بمفرده في الحكم على الحديث بالضعف فضلاً عن الوضع مما لا يستحسن فعله.

[4] انظر بعض ما فات الشيخ في التعقيب على ابن القيم: **الشذا الفواح من أخبار الشيخ عبد الفتاح أبو غدة** (القاهرة، دار البصائر، ط1، 2009م) ص:71 &72.

1.) أهمية نشر كتب الموضوعات بين العوام لأجل تنقية ثقافتهم الدينية من الشوائب الدخيلة التي ألصقت بها. ومنها: ضرورة الاهتمام بكتب الموضوعات وبذل الجهد في اطلاعه من قبل طلبة العلم ليكون واعياً بصيراً بما يستشهده ومجتنبا من الاستشهاد بالأحاديث الموضوعة الباطلة.

2.) أمّا القيمة العلمية لهذا الكتاب، وقال فيه أنه أحسن ما ألف في هذا الباب وعلل ذلك أنه اقتصر فيه مؤلفه على ذكر الحديث الموضوع دون غيره من الحديث الضعيف أو الصحيح كما فعل غيره من العلماء. ولكن في هذا الكلام نظر، حيث تضمن هذا الكتاب ما ليس بموضوع جزماً، كما قال الشيخ نفسه في تعليقه[1].

3.) التعريف بالشيخ ملا علي القاري، فقد أثنى عليه ثناء عاطراً، ووصفه بأنّه إمام محدث فقيه أصولي مفسر ومقرئ ومتكلم ونظار وغيرها من الأوصاف، كما نقل عن الشيخ اللكنوي بأن المصنف قد بلغ المجددية على رأس الألف من الهجرة. ومسألة كون الشيخ مجدد عصره فيه نظر وينبغي النظر إليها من زوايا مختلفة.[2]

4.) ثم بين الشيخ نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ومنهجه في تحقيق نصوص الكتاب، كما بحث أيضا حول الخلاف في تسميته، وأورد فيه عدة أقوال. بعد أن ذكر هذه الفوائد، عقد مبحثا مستقلا في بيان بعض الاصطلاحات في عبارات المحدثين النقاد حول الأحاديث الموضوعة. وهذا المبحث هو أهم ما يكون في المقدمة، حيث غفل عن هذه المصطلحات كثير من العلماء ووقعوا في الخطأ والاضطراب لأجل ذلك. وهذا المبحث جدير بالاعتناء وإخراجه بمفرده لأهمته.

فمن الفوائد التي ذكرها الشيخ:

1- قولهم في الحديث: "لا أصل له"، وقولهم في الحديث المسند: "هذا الحديث لا أصل له".

2- قولهم: لا أعرفه، أو لم أقف عليه، أو لا أعرف له أصلا، أو لم أجده، أو لا يعلم من أخرجه ولا إسناده، ونحو ذلك من العبارات. أوضح الشيخ بأن هذه العبارات إذا صدرت من أحد الحفاظ المعروفين، ولم يتعقبه أحد من المحدثين، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع. وهذه قاعدة جليلة لا ينبغي اهمالها.

3- ينبغي التفريق بين قولهم "لا يصح" أو "لا يثبت" في كتب الضعفاء وبين كتب الأحكام. فإذا قالوه في كتب الضعفاء، فالمراد به أن الحديث موضوع. أما إذا قالوه في كتب الأحكام، فيعنون به نفي الصحة الاصطلاحية، ولا يلزم من هذا النفي نفي الحسن أو الضعف. ويرى الشيخ أنه قد غفل عن هذا الاصطلاح كثير من العلماء المتأخرين والمعاصرين، منهم الإمام

[1] عبد الفتاح، **مقدمة المصنوع في معرفة حديث الموضوع**، ص:43.

[2] ولعل صدر هذا الدعوى من الشيخ اللكنوي لأجل التوافق المذهبي، وإلا فهناك من أليق بهذا الوصف من الشيخ ملا علي القاري في عصره مثل الشيخ ابن حجر الهيتمي (974هـ)، والشيخ عبد الوهاب الشعراني (973هـ)، والشيخ شمس الدين الرملي (1004هـ) والشيخ الشوكاني (1100 هـ).

الزركشي، والسيوطي، والشيخ عبد الحي اللكنوي، والشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرحمن المعلمي.[1] والملاحظ من اعمال الشيخ على هذين كتابين، سيجد القارئ أن من روائع أعمال الشيخ فيهما أنه لم يكن محققا للنصوص فحسب، بل كان كثير المناقشة والتعقيب على العلماء، بأسلوب مؤدب للغاية. ولم يكن يسكت من الأخطاء العلمية بل يأخذ ويرد. ويكاد الشيخ في بحوثه يدور حول استشهاده بكلام الغير، ولا ينظر في الأسانيد وجمع الطرق والكلام عن العلل والرجال.

القسم الثالث: جهود في التأليف في أصول وضوابط المتعلقة بالحديث الموضوع

من المباحث المهمة في الموضوعات: جمع أصول وضوابط بكل ما تتعلق بالحديث الموضوع من حيث بيان تعريف الوضع، وحكم تعمد الوضع وروايته، وأسبابه، وشجرة تاريخية في ظهوره، وخطورته على الدين والمجتمع، وكتابات المحدثين في الموضوعات، وطرق كشف الوضع، وجمع القواعد والضوابط استعملها المحدثين في الحكم على الحديث بالوضع، وغير ذلك مما يتعلق بالمباحث في الموضوعات. لقد كثرت الكتابة والبحوث في هذا القسم، نتيجة من عناية كثير من المعاهد الشرعية والجامعات الإسلامية والمؤسسات العلمية، حيث وجدت أقساما خاصا لتخصص علم الحديث النبوي. وقررت كثير من هذه الجامعات من ضمن مناهجهم مادة "الوضع والوضاعون". ومن ثم، لقد اهتم كثير من الباحثين والدارسين بمادة "الوضع والوضاعون" فكتبوا فيها ما لا يحصون من المذكرات والمقالات والرسائل الأكاديمية. وفيما يلي نذكر بعض النماذج لأبرز محاولات المعاصرين لكتابة أصول وضوابط الحديث الموضوع:

1- **الوضع في الحديث**[2]، لفضيلة الدكتور عمر بن حسن فلاتة رحمة الله عليه. لعل هذا البحث هو أجمع ما كُتب في أصول الحديث الموضوع في عصرنا، وأصبح مرجعاً هاماً في البحث عما يتعلق بهذا المجال.

جاء البحث في ثلاث مجلدات ضخمة، وكان أصله رسالة أكاديمية كتبها المؤلف للحصول على درجة الدكتوراه من قسم الحديث، بكلية أصول الدين، جامعة الأزهر الشريف. وكان المشرف عليه الدكتور مصطفى أمين التازي رحمه الله. جمع فيه مؤلفه مباحث كثيرة تتعلق بمجال الموضوعات، وقسم الكتاب إلى: مقدمة، أربعة أبواب، ثم الخاتمة. وهذا مجمل ما تضمنه الكتاب على ترتيب الأبواب:

أما المقدمة فقد قسمها إلى ثلاثة مباحث، بيّن في المبحث الأول عن أسباب اختيار الموضوع، والهدف من كتابتها، ومنهج الرسالة. ثم تعرض في المبحث الثاني للكلام عن المصطلحات الأساسية في علم الحديث فعرف بالسنة، والحديث، والخبر، والأثر. وفي المبحث الثالث تعرض لبيان تقسيم الحديث من حيث القبول والرّد وأطال في بيان ما رُد من الأحاديث وقسم ما كان

[1] **مقدمة المصنوع في معرفة حديث الموضوع**، ص: 17-42.

[2] مطبوع بدار المنهاج، بيروت، سنة 2016م (ط1).

الضعف فيه ناشئاً من قبل الطعن، وما كان من قبل عدالة الراوي. وعرف فيه بأنواع الحديث الضعيف كالشاذ، والمنكر، والمجهول، والمرسل، والمنقطع، والمتروك وغيرها. وجملة ما كتبها في هذه المقدمة 145 صفحات.

أمّا الباب الأول فكان في التعريف بالوضع وأحكامه:

وقسمه إلى فصلين، تحدث في الأول عن تعريف الوضع وأحكامه يتضمن هذا الفصل: البحث عن تعريف الوضع لغة واصطلاحا والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، ومعرفة ما يدل على الوضع من عبارات وألفاظ. وفي الفصل الثاني تحدث عن تاريخ نشأة الوضع، ودوافعه، والأحكام المتعلقة به بكل من واضعه، وراويه، والعامل به.

أمّا الباب الثاني فقد كان عن معرفة الموضوعات:

أفرد هذا الباب للكلام على كيفية معرفة الموضوع في السند والمتن، وبين صور الوضع فيهما. ثم تطرق للكلام على النسخ الموضوعة، وهو من المباحث القيمة النادرة في الكتاب والجديرة بالاعتناء به. سرد فيه أسماء من رويت عنهم نسخ موضوعة فبلغ عددهم 120 شخصاً. ثم تعرض بعد ذلك للكلام على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي من الكتب الستة، وناقشها مناقشة علمية نقدية. وقدم لهذا الفصل بمبحث خاص بتعريف للكتب الستة، ترجم لأصحاب الكتب الستة ثم وضح شروطهم فيها، ثم بدأ بمناقشة الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي وهي في أحد الكتب الستة. ومنهجه في مناقشة هذه الأحاديث أنّه يورد الحديث المحكوم عليها بالوضع، ثم يورد كلام ابن الجوزي فيه، ثم تعقب كلام ابن الجوزي بنقل ما تعقبه الحافظ السيوطي معتمداً على كتابه "اللآلئ المصنوعة". ويبدو أنه اعتمد على السيوطي في جل مناقشاته ولا يغادره إلا قليلاً. وامتازت هذه المناقشة بجمع ما تفرق ولم ما تشتت من أقوال المحدثين، وعرضه مع حسن الترتيب والتنسيق والاختصار.

أمّا الباب الثالث فقد أفرده لمعرفة الوضاعين:

وفي هذا المجلد تطرق إلى سرد أسماء الوضاعين، فبدأ الفصل الأول بذكر الرواة المتفق على الحكم عليهم بالكذب، ثم في الفصل الثاني ذكر الرواة المتخلف في الحكم عليهم بالوضع، وفي الفصل الثالث، سرد أسماء الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في واحد أكثر من الكتب الستة، فأورد من هؤلاء 150 شخصاً مع ترجمتهم. ومنهجه في إيرادهم أنه يذكر أولاً من أخرج لهذا الراوي من أصحاب الكتب الستة، ويستعمل الرمز المعروف عند أهل الحديث، مع ذكر اسم الراوي مع كنيته ولقبه ونسبته وأصله. ثم يأتي بأقوال أهل الجرح والتعديل في ذلك الراوي، ويبيّن اختلافهم حوله ثم يناقش هذه الآراء المختلفة ويرجح ما بدأ له من الصواب. وموارده في ترجمة هؤلاء الرواة هي كتب الرجال الستة وأهمها تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وكتب الضعفاء منها: المجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي، الكامل في الضعفاء لابن عدي. واعتمد أيضا على كتاب "الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث" لبرهان الدين الحلبي، المعروف بسبط العجمي.

أمّا الباب الرابع فذكر فيه جهود العلماء في مقاومة الوضع:

تحدث المؤلف في هذا الباب عن مدى جهود المحدثين في مجال الحديث الموضوع، وأطال البحث في ذكر الكتب المؤلفة في الموضوعات وقسمها إلى عدة تقسيمات منها: الكتب المؤلفة في الضعفاء، والكتب المؤلفة في الكذابين، والكتب المؤلفة في ذكر الأحاديث الموضوعة. وسرد في كل قسم جملة وافرة من الكتب، فذكر في القسم الأول 35 كتاباً، وفي القسم الثاني ثلاثة كتب، وفي القسم الثالث 30 كتباً تقريباً.

ومنهجه في ذكر هذه الكتب أنه يعرف مؤلفه أولا، ثم يبين منهج المؤلف فيه، وغالبا يعتمد فيه على ما ذكره المؤلف في مقدمة الكتاب. هذا الباب مفيد ومهم للغاية إذ يتعرف الباحث من خلاله بكتب الموضوعات مع التعريف بالمؤلف ومناهجهم فيها. ويبدو لنا بعد القراءة أن في الكتاب كثير من البحوث التي سبقه إليها الباحثين قبله، خاصة أن المؤلف أسهب في ذكر تعريف المصطلحات الأساسية في علم الحديث، كتعريف الحديث الشاذ والمنكر والمنقطع والمرسل وغيرها التي قد قتلت بحثاً من أمد بعيد، يكفيه الإحالة إلى كتب المصطلح المتداولة بين الباحثين. ويبدو أنّ المؤلف اعتمد على الحافظ السيوطي كلية في تعقيبه على ابن الجوزي، ولم يتوسع في البحث إلى جمع الطرق والاستدراك على السيوطي فيما لم يذكره وفاته الوقوف عليه، أو التنبيه على المسائل المتعلقة بأخطاء السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" أو غيرها من المسائل التي ينبغي ذكرها في هذا الكتاب.

لا شك أن البحث مفيد جداً كما يقول عنه المؤلف أنه "قد جمع فيه ما تفرق، ولم ما تشتت بين طيات تلك المؤلفات، وقد حاول عرضه في ثوب قشيب، ونظمه في سلك بديع".[1] وقد وفَّى المؤلف رحمه الله بما عهده وأجاد فيه.

2- **الوضع في الحديث النبوي**[2]، الأستاذ الدكتور عمر سليمان عبد الله الأشقر[3]

جاء هذا البحث في سبعة مباحث تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة. بين المؤلف في المقدمة سبب تأليفه الكتاب، فقال أنه دُعي لإلقاء محاضرة في احدى القناة الفضائية، للكلام على الأصول المتعلقة بالموضوعات، فلم يجد كتابا يسد ما يحتاج إليه، فجاءت أحاديثه في الموضوع غير كاملة ولا وافية. وهذا مما دفعه إلى تأليف هذا الكتاب.[4] ثم أورد بعض نماذج للجهود الهائلة بذلها المحدثون في سبيل رواية الحديث وحفظه والذب عنه، خاصة في طريق تتبع مصدر الحديث، والكشف عن أخطاء الرواة ووقوع

---

[1] عمر فلاتة، **الوضع في الحديث**، 1/ 23.

[2] مطبوع بدار النفائس سنة 2004م (ط1) في 172 صفحات.

[3] الأستاذ الدكتور عمر بن سليمان الأشقر، ولد سنة 1940م بفلسطين. رحل إلى السعودية وهو صغير، وأقام بها لسنوات طويلة. كمل دراسته الليسانس بجامعة محمد بن سعود بالرياض، ثم واصل مرحلة الماجستير والدكتوراه بجامعة الأزهر الشريف بكلية الشريعة والقانون سنة 1980م. وكان رسالته لنيل الدكتوراه بعنوان: النيات ومقاصد المكلفين. ثم عين مدرساً في كلية الشريعة بجامعة الكويت. ثم خرج منها إلى الأردن وعمل أستاذاً في كلية الشريعة الإسلامية بالجامعة الأردنية. توفي رحمه الله في الأردن سنة 2012م عن عمر يناهز 72 عاماً. خلف عدداً كبيراً من الكتب والأبحاث في علم العقيدة، والمذاهب الفقهية، والقضايا المعاصرة، والحديث، وقد طبعت أكثرها بدار النفائس، الأردن.

[4] الأشقر، **الوضع في الحديث النبوي**، ص: 14.

الكذب والوضع في الحديث. وتناول المؤلف في المبحث الأول عن تعريف الموضوع من حيث اللغة والاصطلاح، وأورد فيه ثلاثة أحاديث ممثلا للموضوع من الحديث. ثم تبسط الكلام عن تاريخ بداية الوضع في الحديث النبوي، ومراتب الأحاديث الموضوع نقلا عن كلام الحافظ الذهبي من كتابه "الموقظة"، والصيغ التي استعملت للدلالة الحديث الموضوع.

أمّا المبحث الثاني فقد بيّن فيه حكم وضع الحديث وحكم روايته، وحكم من تعمد الوضع ونشره. كشف فيه عن خطورة الطائفة التي أجازوا وضع الحديث حسبة في الترغيب والترهيب وفي فضائل الأعمال، وبعض الأمثلة للأحاديث التي تفترتها هذه الطائفة. أمّا المبحث الثالث فقد تحدث عن خطورة الأحاديث الموضوعة. والمبحث الرابع كان عن بيان أسباب وضع الحديث فذكر منها: الزندقة، نصرة أهل الأهواء لمذاهبهم، الأغراض الدنيوية، ومن أصحاب الأغراض الدنيوية هم القصاص، حبُ الظهور، والوضع من غير تعمد.

أمّا المبحث الخامس فقد بسط القول في الطرق التي يعرف بها الموضوع من الحديث، والضوابط الكلية التي يكشف بها الوضع. ذكر فيها واحداً وعشرين ضابطاً، اقتبس جلها من كتاب "المنار المنيف" لابن القيم. أمّا المبحث السادس فقد بيّن فيه مصادر الأحاديث الموضوعة. والمبحث السابع: سرد جملة من المؤلفات في الموضوعة، فسرد 40 مؤلفا تقريبا، وفاته وذكر كثير منها. يظهر للقارئ أن أغلب مباحث الكتاب مسبوق به ومكرر في كتب أخرى. ومن محاسن هذا البحث أن المؤلف أكثر من ذكر الأمثلة للموضوع من الحديث في كل المباحث، وهذا يساعد القارئ الوقوف على عدد كبير من الأحاديث الموضوعة.

الخاتمة

إنّ انتشار الأحاديث الموضوعة يمثل خطرًا حقيقيًا على الفهم الصحيح للإسلام، ويؤدي إلى نشر معتقدات وأفكار مغلوطة وذلك له أثرٌ سلبيٌ على الفكر الإسلامي والمجتمع المسلم، مما جعل العلماء يولون هذا الجانب أهمية كبيرة. فلهذا، ساهم العلماء في القرن الرابع عشر في التأليف والكتابة حول الأحاديث الموضوعة بطرق متنوعة، واستخدموا في ذلك منهجيات نقدية مستندة إلى علم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل. اهتموا بتحليل الأسانيد ومقارنة الرواة، والتدقيق في أحوالهم، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة حول مدى صحة الحديث. من بين الوسائل التي اعتمدوها، تصنيف الأحاديث ضمن مصنفات متخصصة تتناول الموضوعات المختلفة وتوضح الفرق بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، وذلك لتمكين العلماء وطلاب العلم من الوصول إلى فهم أعمق لمصادر السنة.

في الختام، يمكن القول أن التأليف في الحديث الموضوع في القرن الرابع عشر مثّل مرحلة مهمة في حفظ التراث النبوي من خلال الجهود المبذولة لتنقية السنة من الأحاديث الموضوعة وتحذير الأمة من خطورتها. وقد أظهر أهل العلم في هذا القرن اهتمامًا كبيرًا بتنقية الأحاديث وتصنيفها، وذلك باستخدام منهجية دقيقة وفاحصة تبرز قيمة السنة النبوية كأصل من أصول

التشريع. كما أسهمت هذه الأعمال في توعية المسلمين بضرورة التفريق بين الأحاديث الثابتة والموضوعة، مما يعزز ثقة الأمة في التراث النبوي ويضمن استمرارية فهمه الصحيح للأجيال القادمة.

المصادر والمراجع

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الموضوعات**، ت: عبد الرحمن محمد عثمان (ط1، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1968م)

الأشقر، عمر بن سليمان بن عبد الله (2012م). **الوضع في الحديث النبوي، تعريفه، خطورته، أسبابه، طرق الكشف عنه** (ط1، 2004م).

الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** (ط1، القاهرة: مطبعة السعادة، 1974م)

الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة** (ط1، الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1992م)

البغدادي، الخطيب أبو بكر أحمد بن علي (463هـ)، **تاريخ بغداد**، ت: بشار عواد معروف (ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002م)

بكر مصطفى طعمة. **منهج الإمام اللكنوي في كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار المرفوعة** (سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011 م)

بنكيران، فدوى. **ليس من السنة النبوية، أحكام السيد أحمد بن الصديق في كتابه "المداوي"** (ط1، بيروت: دار عالم الكتب، 2009م)

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ت: علي محمد البجاوي (ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963م)

الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم القزويني (623هـ). **التدوين في أخبار قزوين**، ت: عزيز الله العطاردي (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (991هـ). **القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه** (ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، ب. ت)

الشمراني، عبد الله بن محمد. **ثبت مؤلفات الشيخ الألباني** (ط1، الدمام، دار ابن الجوزي، 1422هـ)

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، ت: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت)

علي عبد الباسط مزيد، **التعقبات الحديثية على الألباني** (ط1، بيروت: دار المشاريع، 2013م)

العيزري، عبد الرحمن بن محمد. **جهود الشيخ الألباني في الحديث** (ط1، السعودية: مكتبة الرشد، 2006م)

الغماري، أحمد بن الصديق (1370هـ). **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير** (ط1، بيروت: دار المشاريع، 2008م)

الغماري، عبد الله بن الصديق (1993م). **إرشاد الطالب النجيب إلى ما في المواليد من الأكاذيب** (ط1، الدار البيضاء: دار الفرقان للنشر والتوزيع، ب. ت)

الغماري، عبد الله بن الصديق. **موسوعة العلامة المتفنن سيدي عبد الله الغماري** (ط2، القاهرة: دار السلام، 1438هـ)

فاروق حمادة. **عبد الله بن الصديق الغماري، الحافظ الناقد** (ط2، دمشق: دار القلم، 2012م)

فلاتة، عمر بن حسن بن عثمان (1445هـ). **الوضع في الحديث** (ط1، جدة: دار المنهاج، 2017م)

القاري، أبو الحسن علي بن سلطان محمد الهروي، **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)** ت: عبد الفتاح أبو غدة (ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1398هـ)

القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد (923هـ). **المواهب اللدنية في المنح المحمدية** (ط1، القاهرة، المكتبة التوفيقية)

الكناني، نور الدين علي بن محمد بن علي ابن عراق، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، عبد الله بن الصديق الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1981م)

اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الهندي. **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، محمد السعيد بسيوني زغلول (ط1، بغداد: مكتبة الشرق الجديد، ب.ت)

ممدوح، محمود سعيد. **الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر** (ط2، القاهرة: دار العلوم الدينية، 1438هـ)

ممدوح، محمود سعيد. **الشذ الفواح من أخبار الشيخ عبد الفتاح أبو غدة** (ط1، القاهرة: دار البصائر، 2009م).